

- ضعف التأهيل العلمي و العملي للعاملين في المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، و عدم إلمامهم و طبيعة أعمال و خصائص صيغ التمويل الإسلامي. - إنخفاض فاعلية أداء دور الرقابة الشرعية المطبق بالمصارف الإسلامية. و إدارة المراجعة الداخلية، و المراجع الخارجي، - عدم إلزام بعض المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير و الفتاوى الشرعية الصادرة عن مجامع و هيئات المعاملات المالية الإسلامية، - عدم مالئمة العديد من عقود التمويل الإسلامي و الإعتماد على مؤسسات قانونية خارجية إعددها ليست متخصصة في المعاملات المالية و الإسلامية وهو ما أدى إلى صورية بعض العقود. - عدم وجود مرجعية موحدة تنظم أعمال المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ما دعم من زيادة الإختالف في الفتاوى المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية، - عدم وجود منهجية ترجيحية تساعد في الحد من مشكلة تعدد الآراء الشرعية حول نفس الحالة حيث لوحظ العديد من الفتاوى الشرعية المختلفة حول منتج واحد نظرا لإختالف المذاهب، وهو ما قد يساعد في اضرار بالمنتجات المالية الإسلامية. - كثرة الإعتماد على الحلول الإستثنائية في العديد من المسائل الشرعية، حيث إعتمدت العديد من المصارف و المؤسسات المالية